الإضمار بعد الأدوات
بين سيبويه والرضيّ الأستراباذيّ

أ.د.جواد كاظم عناد & م.باحث:وسام فخري جويح

كلية التربية جامعة القادسية

مقدِّمة :

مثّل البحث مقاربةً من مشكلٍ أثاره قراءةُ الرضيّ كلامَ سيبويه ، في مواضع من شرح كافية ابن الحاجب ؛ إذ كان للرضيّ فيها قراءةٌ أخرى ، هي مدعاةٌ إلى النظر في كلام سيبويه ، فأقام الرضيّ في شرحه إشكاليةً عنوانها (سيبويه) ، وقوامها كون الكتاب المصدر الرّئيس للنحويّين ، ومنهم الرضيّ ، فمِن ثَمَّ أفضى اختلاف الرضيّ مع سيبويه إلى ضرورة موافقته ؛ نظراً إلى أنّ هذا الاختلاف اعتمد جهةً في النظر ، لم تخالف قراءة سيبويه لأصل المسألة .

لقد أسهم في إقامة تلك الإشكالية عددٌ من المشكلات ، انتقينا منها ما يتّصل بالأدوات ، وهو الإضمار ، أعني الإضمار بعد (إذن) و واو (رُبَّ) ، فقامت الدراسة على مقابلةٍ بين نصِّ الرضيّ ، الذي ورد فيه ذكرُ سيبويه ، ونصِّ سيبويه في الكتاب ، الذي يتّصل بما أثاره الرّضيّ من موضوع ، والرجوعِ إلى عددٍ من النّحويّين ؛ لتَبَيُّن طبيعة المُشكل المثار على سيبويه : ففي (إذن) ، ذهب الرضيّ إلى أنّ العامل في المضارع المنصوب بعدها هو (أنْ) مضمرةً بعدها ، مخالفاً سيبويه في ذلك ، إذ رأى أنّ العامل هو (إذن) نفسُها . ونتج عن قراءة الرضيّ هذه ، مفهومٌ آخرُ للإضمار ، قائمٌ على أساسٍ آخرَ من المعنى ، هو معنى الزّمن ، وترتّب على ذلك ما ورد على الرضيّ من أنّ العمل يدلّ على العامل ضرورةً ، بمعنى أنّ نصب المضارع بعد (إذن) دليلٌ على إضمار (أنْ) بعدها، وقد ثبت العمل ، عند سيبويه ، من طريقٍ آخر ، فلا معنى للإضمار، وبذلك اختلفت رؤية الرضيّ للإضمار ، في باب الحروف التي تُضمَر بعدها (أنْ) ، عن رؤية سيبويه ، وإنْ كان المنهج واحداً ، هو المعنى ؛ وذلك بسبب اختلافٍ في قراءة هذا المعنى ، وكلّ هذا يؤدّي إلى نتيجةٍ ، مفادُها أنّ الرضيّ لم يبحث في اختلاف (إذن) عن باب ما يُضمَر بعده (أنْ) ، وإنما بحث في الشّبه بينهما ، القائمِ على الزّمن ، وهو لا يُسوِّغ جعْلَ (إذن) بمنزلتها .

وفي واو (رُبَّ) ، كان لسيبويه خلافُ ما في (إذن) ؛ إذ أضمر بعدها (ربّ)، ويبدو أنّ طريقة تعليل الرضيّ عدمَ تقدير الكوفيّين والمبرّد (ربَّ) بعدها ، يُرجّح ميله إلى رأيهم ، دون سيبويه ، وأيّاً كان الأمر ، لم يكن بُدٌّ من قراءة كلام سيبويه في (رُبَّ) ، في ضوء رأي المبرّد والكوفيّين ، وأبرز ما يكون من ذلك ، أنّ نسبة الجرّ إلى الواو دون (ربّ) ، استناداً إلى كونها نائبةً منابَها ، إنّما صدرت عن تسليم أنّ معنى الكلام معنى (ربّ) ، وهذا يُلزِمهم القول بإضمارها ؛ لأنّ سيبويه إنما قال بإضمارها بعد دلالة الكلام على معناها ، والذي يُطلَب منه الدّليلُ مَنْ يَفترِض ، ونسبة الدلالة على معنى (ربّ) إلى الواو ، كما قالوا ، افتراضٌ ؛ لأنهم يعلمون أنّ معنى الكلام على (ربّ) ، وكونُه على هذا المعنى ، ليس به حاجةٌ إلى استدلال ؛ لأنّه يعني أنّ فيه (رُبَّ) ، لذلك يكون طلبهم إلى سيبويه إظهارَ (ربّ) بعد الواو ، إسهاماً في تقوية رأي سيبويه ، لا تضعيفاً له ؛ لأنّ ذلك يُطلَب إلى مَنْ لا يُقِرُّ بأنّ معنى الكلام على (ربّ)، فيَرِدُ عليهم أنهم لا يقطعون بأنّ المعنى معنى (ربّ) ، فكيف ساغ نيابة الواو منابها ؟

أوّلاً : (إذن) ، إضمار (أنْ) بعدها :

شغلت مسألة المعنى عند النحويين الحيّز الأكبر في (باب الحروف التي تُضمَر فيها "أنْ")؛ إذ كان اختلاف المعنى في تلك الحروف سمةً لهذا الباب ، وذلك بلحاظ حال الفعل المضارع الذي يأتي بعد هذه الحروف ، فتارةً يكون مرفوعاً، وأخرى يكون منصوباً ، وهو بابٌ أقرب ما يكون موضوعه إلى البحث عن العامل ، فالعامل في الفعل المنصوب هو هذا الحرف الذي قبله؛ لأنه مختصٌّ به لا يعمل في الاسم[١]، أو أنّ هذا الحرف هو من عوامل الأسماء ، أو غير مختصٍّ بأيٍّ منهما ، فلذلك يكون العامل حرفاً مضمراً ، لا خلاف في اختصاصه بالأفعال[٢].

لقد انمازت الحروف المختصّة بالمضارع بأنّ المضارع الذي يجيء بعدها لا يكون إلا منصوباً ، وذلك نحو: (أن) و(لن) ، وأمّا (حتّى) واللام ونحوهما ممّا هو غير مختصٍّ بالفعل ، فلا ينصب بنفسه ، بل تُضمر (أن) بعده ، ويليه المضارع مرفوعاً ، وسمتُه أنّ المعنى متغيّر فيه في الرفع والنصب ، فمعنى (حتّى) في نحو : (سرتُ حتّى أدخلَها) ، غير معناها في نحو (سرتُ حتى أدخلُها) ؛ لأنّ معناها في النصب معنى الغاية أو السببية ، وفي الرفع بمنزلة (إذا)، حرف ابتداءٍ[٣].

وحين نظر النحاة في (إذن) اختلفوا في أمرها ، فعدّها عدد منهم ناصبة بنفسها ؛ لاختصاصها ، وجعلها آخرون غير مختصة ، فأضمروا (أن) بعدها ، قال ابن يعيش : ((وأما (

إذن) ، فحرف ناصب أيضاً ؛ لاختصاصه)) [٤] ، وقيل ((إنها لا تختص ، بل تدخل على الجملة الابتدائية نحو: إذن زيدٌ يكرمك))[٥]، ((وكان القياس إلغاءَها ؛ لعدم اختصاصها))[٦] .

إن إثارة مسألة الاختصاص في (إذن) لا تحل المشكل ، وهو تعيين العامل ، أهو (إذن) أم (أن) مضمرةً بعدها ، فسواء ثبت اختصاصها بالمضارع ، أو ثبت عدمه ، فستظل بنا حاجة إلى مقابلة بين (إذن) وتلك المختصة بالمضارع (أنْ ولن) من جهةٍ ، وبينها وبين الحروف التي يُضمر بعدها (أن) من جهةٍ أخرى ؛ من أجل الوقوف على حالها ، بمعنى أنّ إثبات اختصاصها أو عدمه بغير هذه الطريقة ، غيرُ كافٍ ، فإذا افترضنا أن (إذن) مختصة بالمضارع ، فسيرد علينا أنها ليست كـ (أن) و (لن) ؛ إذ يليها المضارع مرفوعاً فلا تكون ناصبة بنفسها ، وإذا قلنا إنها غير مختصة ، فهذا يقتضي أن تكون بجانب (حتى واللام) ، وهو ما لا بدّ من النظر فيه .

قرن النحويون بين عمل (إذن) وعمل (أنْ) أمِّ الباب ، فرأوا أنّ (إذن) ، وإن دخلت على فعل الحال ، لا تعمل إلا في المستقبل كـ (أَنْ) ، يقول ابن السراج : ((فإن كان الفعل الذي دخلت عليه (إذن) فعلاً حاضراً ، لم يجز أن تعمل فيه ؛ لأنّ أخواتها لا يدخلن إلا على المستقبل))[٧]، ورأى آخرون أنّ في دخولها على فعل الحال مخالفة لـ(أن) التي لا تدخل إلا على المستقبل ، ومن ثَمَّ وضعوا شروطاً لإعمالها [٨] .

ولا نكاد نجد عند أغلبهم ذكراً لغير الزمن (الاستقبال والحال) ، عند الحديث عن العامل في المضارع الذي يلي (إذن) ، حتّى مَنْ قال بإضمار (أن) بعد (إذن) ، لم ينقُل مقولته إلى الباب الآخر ، باب ما يُضمر بعده (أن) ، بل اقتصر على ما يختص بالفعل المضارع ، وهو (أن) ، و(لن) ، يقول أبو سعيد السيرافي : ((وكان أبو إسحاق الزجاج يذهب الى أنّ (أنْ) بعد (إذن) مضمرةٌ ، ويستدل على ذلك أنّ (إذن) لا تعمل شيئاً ، أنّها متى كانت للحال لم تعمل))[٩] .

ومع ذلك نجد كلاماً واضحاً في (رصف المباني) عن مذهب من يُضمِر (أنْ) بعد (إذن)، يَشرَك فيه (إذن) حتّى واللام ونحوَها ، يقول : ((وكأنّ مَنْ نصب بإضمار (أن) قاسها على (حتى) و (كي) ولامها ولام الجحود ، ولا يصحّ القياس على ذلك ؛ لأن (حتى) و (كي) ولامها ولام الجحود ، إنما تنصب بإضمار (أن) ؛ لجواز دخولها على المصادر، وربّما ظهرت (أن) مع بعضها))[١٠].

لقد ضبط سيبويه علاقة (إذن) بباب ما يُضمَر بعده (أنْ) ، كاللام و(حتّى) ، قال: ((ولو كانت ممّا يُضمَر بعده (أن) ، فكانت بمنزلة اللام وحتى ، لأضمرتها إذا قلت: عبدُ الله إذن يأتيك ، فكان ينبغي أن تنصب (إذن) يأتيك ؛ لأنّ المعنى واحد ، ولم يُغيَّر فيه المعنى الذي كان في قوله : إذن يأتيَك عبد الله ، كما يتغيّر المعنى في (حتّى) في الرفع والنصب))[١١].

وتوضيح هذا ، أننا لو افترضنا إضمار (أن) بعد (إذن) في نحو : إذن يأتيَك عبد الله، فلا بُدَّ من أن يكون لـــ(أنْ) نصيبٌ في إظهار المعنى، أي إنها هي التي أسهمت في إنتاج هذا المعنى ، وإذ كان معنى (إذن) في نحو : (عبدُ الله إذن يأتيك) هو نفسه الذي في نحو : (إذن يأتيَك عبد الله) ، فهذا يقتضي أنها مضمرةٌ ههنا أيضا ، أعني حالَ الرفع ؛ إذ قد حصلنا على المعنى الـــذي حصـــلنا عليه بإضمار (أن) ، ((فكان ينبغي أن تنصِب (إذن) (يأتيك) ؛ لأنّ المعنى واحد))[١٢] .

لم يكن معنى (إذن) في الرفع والنصب واحداً عند الرضي ، بل كان معناها فـــي النصـــب الجزاء ، وفي الرفع مطلق الزمان ، وإنما تضمنت معنى الجزاء بسبب (أن) التي خلَّصت المضارع للاستقبال ، وقد دلّت (إذن) على مطلق الزمان ؛ إذ لم يُقَيَّد المضارع بـــ(أن) التـــي هـــي علـــم الاستقبال ، قال : ((فلمّا احتملت (إذن) التي يليها المضارع معنى الجـــزاء ، فالمضـــارع بمعنـــى الاستقبال ، واحتملت معنى مطلق الزمان ، فالمضارع بمعنى الحال ، وقُصِدِ التنصيص علـــى معنـــى الجزاء في (إذن) ، نُصِب المضارع بـــ(أن) المقدرة ؛ لأنها تخلص المضارع للاستقبال ، فتُحمل (إذن) على ما هو الغالب فيها ، أعني كونها للجزاء؛ لاستحالة حمل المضارع إذ ذاك علـــى الحاليـــة المانعة من الجزاء ؛ وذلك بسبب النصب الحاصل بـــ(أنْ) التي هي علم الاستقبال))[١٣] ، فتصـــوُّر إضمار (أنْ) ضروريٌّ ؛ لتخليص المضارع للاستقبال ؛ من أجل التنصيص على معنى الجزاء في (إذن) .

قلنا إن اختلاف المعنى سمةُ هذا الباب ، ولكنْ ليس أيَّ اختلاف ، إنّما هو الاختلاف الذي يعني التغيُّرَ في المعنى ، وهو ما جرى عليه (حتّى واللام والفاء والواو وأو) في الرفع والنصب، بمعنى أنّه اختلاف نابعٌ ممّا يقتضيه وجودُ (أن) ، وهو تأويلها مع الفعل بالمصدر ، فيتحولُّ المعنى من الفعـــل إلى الاسم ، يقول سيبويه : ((تقول : لا تأتيني فتحدِّثَني ، لم تُرِد أن تُدخل الآخِر فيما دخَل فيه الأول فتقولَ : لا تأتيني ولا تحدثُني ، ولكنك لمّا حوّلتَ المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم ، كأنك قلت : ليس يكون منك إتيان فحديث))[١٤] ، وكذلك اللام و (حتّى).

وأمّا معنى الجزاء في (إذن) ، فهو معنىً لا يتّصل بوظيفة (أنْ) مع الفعل المضارع ، بل هو مترتب على دخول (إذن) على الفعل المنصوب ، ولذلك ، الأقربُ أنْ يكـــون الجـــزاء ومطلـــق الزمان مما تفيده (إذن) ، وليس معنىً لها ، نعَم ، تُخلِّص (أن) المضارعَ للاستقبال ، وهي أمُّ الباب ، ولا تدخل على فعل الحال ، ولكنْ ليس من الضرورة أن يتخلّص الفعل للاستقبال بها فقط ، هـــذا إذا كانت علّة الإضمار هي تخليص المضارع للاستقبال ، فمجرد النصب دليـــلٌ علـــى الاســـتقبال ؛ لأنّ

المضارع ((ينصرف الى الاستقبال بكل ناصب أو جازم ، فلذا كانت (إذن) الناصبةُ علامةً للاستقبال ، وإذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال))[١٥].

وأمّا إذا عرفنا أنّ إضمار (أنْ) في (باب الحروف التي يُضمَر بعدها " أن ") ، لا يُراد به تخليص الفعل للاستقبال لإفادة معنىً ما ، كما يرى الرضيّ ، بل إنها تفيد معنىً مسبَّباً عن وجودها الذي لا يعني الزمن ، وإنّما الاسمية إلى جانب الاختصاص ، أي المعنى الذي يقتضيه التّحوّلُ من الفعلية إلى الاسمية ، فالاستقبال ، وإن كان مناسباً لمعنى السببية في الفاء ، ليس السبب في إضفاء هذا المعنى على الفاء ، قال الرضيّ : ((فإنّه لمّا قُصد النصّ على كون الفاء للسببيّة دون العطف ، أُضمِرت (أن) بعدها ؛ لينتفي عن المضارع معنى الحالية المانعة من السببية))[١٦] .

قال سيبويه : ((لم تُرِد أن تُدخِل الآخِر فيما دخل فيه الأول فتقولَ : لا تأتيني ولا تحدثُني، ولكنّك لمّا حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم ، كأنك قُلت : ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ، فلما أردتَّ ذلك استحال أن تضمَّ الفعل إلى الاسم ، فأضمروا (أن) ؛ لأنّ (أنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم))[١٧] .

على وَفق الحروف التي تُضمر بعدها (أَنْ) ، فإنّ معنى (إذن) في الرفع لم يُغاير معناها في النصب ؛ إذ ليس لـ(أنْ) ، على افتراض إضمارها بعد (إذن) ، أثرٌ في اختلاف المعنى ، إنما هو اختلاف زمنيّ قد يعطي (إذن) فائدةً أو معنىً فوق معناها المفهوم الذي هو الجواب ، قال الرضي : ((والغالب في المبنيّ على الفتح [أي (إذاً) في قبال (إذٍ)] تضمّنُ معنى الشرط ، وهو المعنيُّ بقول سيبويه : (إذن) جزاء))[١٨] .

وأمّا بناء مقولة الإضمار على الزمن ، بمعنى النظر إلى (إذن) بوصفها قرينةً زمنيةً تتحكّم في المعنى ، ليختلفَ المعنى باختلاف الزمن ، فهو ما يدعو إلى النظر ؛ لأنّ الاختلاف في زمن الفعل لا يعني اختلافاً في معنى الحرف الذي يسبقه ، حتى تُضمَر (أن) بحسب هذا ؛ إذ لم تُضمَر (أنْ) في باب الحروف التي تُضمر بعدها (أن) لهذا السّبب ، رُغم اختلاف الزمن ، ولهذا ، إنّ قراءة (إذن) في ضوء باب ما يُضمر بعده (أنْ) ، تَمنع من أنْ تكون (إذن) من هذه الحروف ؛ لأنّ معنى (إذن) في نحو : (عبدُ الله إذن يأتيك) ، هو نفس معناها في نحو: (إذن يأتيَك عبدُ الله) ، رغم التغيُّر في الزمن ، بخلاف السببيّة والعطف في الفاء ، والمعية والعطف في الواو ، والغاية أو السببية مع الابتداء (الاستئناف) في (حتّى) ، فكلٌّ منهما يُغاير المعنى الاخر ، لا بسبب الزمن ، بل بسبب مُقتضى وجود (أن) وهو التأويل بالمصدر .

تبعاً لذلك ، سيكون القول بالإضمار بعد (إذن) ، أَشْبَهَ بابتداع مفهوم لإضمار (أنْ)، على غِرار باب ما يُضمَر بعده (أن) ، ولكنْ على أساسٍ آخَرَ من المعنى ، هو معنى الزمن . ويبدو أنّ أصل (إذن) قد جَرَّ أثره على حال عملها ، فقيل بإضمار (أنْ) بعدها؛ لأنّ معناها هو الزمن ؛ إذ تصلُح لجميع الأزمنة ، ولهذا قام اختلاف المعنى عند الرضيّ على الزمن ، قال: ((الذي يلوحُ لي في (إذن) ويغلِب في ظنّي ، أنّ أَصلَه (إذْ) ، حُذِفت الجملة المضاف إليها، وعُوِّض منها التنوينُ ، كما قُصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة ، بعد ما كان مختصّاً بالماضي ؛ وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعلٍ مذكور ؛ فقصدوا إلى لفظ (إذ) ، الذي هو بمعنى مطلق الوقت ؛ لخفّة لفظه ، وجرّدوه عن معنى الماضي ، وجعلوه صالحاً للأزمنة الثلاثة))[١٩] ، فَقِوامُ معناها الزمن .

وإذاً ، فمعنى الجزاء لا يَستدعي إضمارَ (أن) ؛ لأنّ الفعل المستقبل يُمكن أن يأتيَ من دون (أنْ) ، وإذا افترضنا أنّ معنى الجزاء يستدعي (أن) ، فإنّها لم تُضمَر لتُؤَوّل بمصدر ، فتُعطيَ معنىً لـ(إذن) غيرَ معناها في الرفع ، كما هو الحال في باب ما يُضمر بعده (أن) ، لذلك يكون هذا القول افتراضاً ، يُشجِّع عليه مناسبةُ (أنْ) للاستقبال ، ومجانبتُها الحال .

وقريبٌ من رأي الرضي ما نَقَله أبو سعيد السيرافي عن الزجّاج من استدلالٍ ، إذ قال : ((وكان أبو إسحاق الزجّاج يذهب إلى أنّ (أنْ) بعد (إذن) مضمرةٌ ، ويَستدِلُّ على ذلك، أنّ (إذن) لا تعمل شيئاً ، أنّها متى كانت للحال لم تعمل))[٢٠] ، ومعنى هذا ، أنّ الفعل حين يكون للحال ، لم تعمل فيه (إذن) ، فدلّ هذا على أنّ (أَنْ) هي العاملة ، فلذلك أُضمِرت ؛ لأنها هي التي لا تعمل في الحال ، بل لا يليها إلا المستقبل ، فلذلك أُضمرت قبل المستقبل ، ولم تُضمر قبل الحال .

ومع ما قاله أبو سعيدٍ من أنّ ((هذا لا يُبطِل عملها ؛ لأنا قد رأينا ما يعمل في حالٍ ، ويبطُل عمله في أخرى))[٢١] ، فقول الزجّاج لم يُعْنَ بضابط الإضمار في باب ما يُضمر بعده (أن) ، كما ذكرنا ، فالنّظر فيه كالنّظر في كلام الرضي ، وأمّا من جهة مقارنة (إذن) بـ(أن) ، دون النّظر إلى ما يُضمر بعده (أن) ، فهو قولٌ يفترض سلفاً أنّ (إذن) يجب أن تعمل في الحال أيضاً ، لو كانت هي العاملةَ في المستقبل ، وأنّ (أنْ) هي التي تختصّ بالمستقبل دون الحال . فهذا وجه الافتقار في هذه الطريقة التي لم تُعْنَ بباب ما يُضمَر بعده (أن) ، إذ تُحاوِل أنْ تكتشف العامل في المنصوب بعد (إذن) .

قال الرضيُّ في (إذن) : ((وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدعاء والنداء، يُقوّي كونها غيرَ ناصبةٍ بنفسها ، كَأَنْ ولَنْ ؛ إذ لا يُفصَل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله))[٢٢] .

قال سيبويه : ((ولا تَفصِل بين شيءٍ ممّا يَنصِب الفعلَ ، وبين الفعلِ سوى (إذن) ؛ لأنّ (إذن) أشبهتْ (أرى) ، فهي في الأفعال بمنزلة (أرى) في الأسماء ، وهي تُلغى وتُقَدَّم وتُؤَخَّر، فلمّا تصرّفت هذا التصرُّف اجترءُوا على أن يفصِلوا بينها وبين الفعل باليمين.

ولم يفصلوا بين (أنْ) وأخواتها وبين الفعل ؛ كراهيةَ أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء ، نحو : ضربتُ وقتلتُ ؛ لأنها لا تَصَرَّفُ تَصَرُّف الأفعال ، نحو: ضربتُ وقتلتُ ، ولا تكون إلا في أوّل الكلام ، لازمةً لموضعها لا تُفارقه ، فكَرِهوا الفصل لذلك ؛ لأنه حرفٌ جامدٌ))[٢٣].

إنّ ورود المضارع مرفوعاً بعد (إذن) ، وهو ما يدعوه الرضيّ : (المضارع بمعنى الحال)، كان السبب وراء الاضطراب في أمر (إذن) ، والاحتكام الى (أنْ) لِتَبَيُّنِ حالها، وكان ما أغرى بذلك هو الزمن ، ليس فقط لأنه معنىً لـ(أن) ، كما يرى الرضيّ ، بل لأنّه خَصيصةٌ لـ(أنْ) أيضاً ، أعني زمن الاستقبال ، فكأنه قاسمٌ مشتركٌ بينهما ، فامتدَّ لذلك أثرُ (أنْ) ، بوصفها ناصبةً بنفسها ، إلى (إذن) ؛ لتَخضَعَ لشرط الناصب ، وهو عدم الفصل بينه وبين معموله بما ليس من معموله .

يرى سيبويه أنّ (إذن) ناصبةٌ بنفسها ، لها حالٌ أخرى لم تكن لـ(أنْ) ، ولذلك فُصِل بينها وبين معمولها ، فجواز الفصل لا يَدُلُّ على العامل ، إذا ثَبَتَ العملُ من طريقٍ آخرَ ، وهو أنّ (إذن) ليست مما يُضمر بعده (أنْ) ، فيَتعيّنُ أن تكون ناصبةً بنفسها ، وأما اختلافها عن (أنْ) من جهة جواز الفصل ، فهو خَصِيصةٌ لها ، إذ اختلف حالها ، ووليَها المضارع مرفوعاً ، فمجيء المرفوع بعدها يمكن أن يمنحها هذه السمةَ ، سمةَ الفصل بينها وبين معمولها بالقسم والدعاء والنداء ، وأمّا (أنْ) ، فلا يأتي بعدها المضارع إلا منصوباً ، فلا يمكن حملُ (إذن) عليها ، إذِ اختلف حالها .

وبَلَغَ الاحتكام في (إذن) إلى النواصب المختصة (أنْ ولن) ما يستلزم التناقض أحياناً، وسواءٌ أُريد بذلك استبعادُ (إذَنْ) من الحروف المختصة بالمضارع ، كما رأينا في استدلال الرضيّ على ذلك بتجويز الفصل بينها وبين معمولها ، أم أُريدَ تسويغُ جعلها من أخوات (أن) ، قال ابن الحاجب : ((وإنما لم تعمل معتمداً ما بعدها على ما قبلها ؛ لأنه لِما قبلَها قبل مجيئها، ومجيئُها في مثله لغرض معنىً يحصُل بلفظها ، مع بقاء المعنى الأوّل ، فيبقى كما كان عليه قبل مجيئها ؛ إيذاناً ببقاء المعنى ؛ وكراهةَ أنْ يُتَوهّم تغيير المعنى فيه بسببها ، بخلاف قولك : زيدٌ لن أُكرمَه ، وشِبهِهِ ، فإنّه ليس كذلك))[٢٤] ، ومُقتضى حَمْلِ نحو : (عبد الله إذن يأتيك) على نحو : (زيدٌ لن أُكرمَه) ، أنّ (إذن) متوسطةٌ كـ(لن)، ولكنْ على خلافٍ في المعنى . وفيه نظرٌ ؛ لأنّ (لن) ((لا تكون إلا في أوّل الكلام ، لازمةً لموضعها لا تُفارقه))[٢٥] ، فـ(لن) مُصدّرةٌ ، كما قال الرضيّ في : إنّي إذن

أهلِكَ أو أَطيرا [٢٦] ، وكلامُ ابن الحاجب يوحي بالنّظر إلى (إذن) في ضوء (لن) الناصبة للمضارع .

ولم يَفُتِ الرضيَّ ذكرُ لازم إضمار (أن) ، وهو تقديرها مع الفعل بالمصدر ، غيرَ أنّه ذكرٌ لم يصبَّ في باب إضمار (أن) ، قال : ((ثمّ اعلم أنّ الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ وجوباً ، فمعنى : إذن أُكرِمَكَ ، إذن إكرامُك حاصلٌ ، أو واجبٌ))[٢٧] .

ثانياً : واو (رُبَّ) ، أعاطفةٌ هي أم جارّة :

لم أَتَبيَّن للرضيّ موقفاً من هذه المسألة ، إلا كلماتٍ له في أواخر باب (رُبَّ) ، لا تكشف عن رأيه في واو (ربّ) ؛ إذ تمضي مع مذهبه في اسمية (ربّ) ، وسَآتي على ذِكر ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى . لكنّ الذي يعنينا ههنا هو رأي سيبويه الذي أورده الرضيّ في مقابل رأي المبرّد والكوفيّين ، إذ كانت لهم قراءةٌ أخرى لتلك الواو ، لم تُخالف قراءة سيبويه لأصل المسألة ، وهو المعنى ، غيرَ أنّها فارقَتْها في ما أظهرت من نتائج ، فاختلفت الرُّؤية ، فكان ينبغي لنا أن نقف عندها ، لنُبيِّن وُجهة نظر سيبويه فيها ، وإن لم يقفِ الرضيّ عنده .

يَرِدُ ذكر واو (ربّ) لدى النحويّين عند الحديث عن حذف الجارّ وإضماره مع بقاء عمله، قال الرضي : ((ويُحذف حرف الجر قياساً مع بقاء عمله ، إذا كان الجار (رُبَّ) بشرطين ، أحدهما : أن يكون ذلك في الشعر خاصّةً ، والثاني : أن تكون بعد الواو أو الفاء أو بل))[٢٨]، وقال : ((أما الفاء وبل ، فلا خلاف عندهم أنّ الجرّ ليس بهما ، بل بربّ مقدرةً بعدهما))[٢٩] ، كقوله :

فإن أهلِك فذي حَنَقٍ لظاه عليّ تكاد تلتهب التهاباً

وقوله : بل بلدٍ ذي صُعُدٍ وأضباب

((لأنّ (بلْ) حرفٌ عُطِفَ بها على ما قبلها ، والفاء جوابُ الشرط))[٣٠] .

((وأمّا الواو فللعطف أيضاً عند سيبويه ، وليست بجارّةٍ ، فإن لم تكن في أول القصيدة أو أول الرجز ، كقوله : **وليلة نحسٍ يصطلي القوسَ ربُّها وأَقطُعِهِ اللاتي بها يتنبّلُ**

فكونها للعطف ظاهر ، وإن كانت في أولهما ، كقوله : وقاتم الأعماق (...) فإنه يقدّر معطوفاً عليه ، كأنه قال : رب هولٍ أقدمتُ عليه ، وقاتم الأعماق))[٣١] .

قال سيبويه : ((وليس كلُّ جارٍّ يُضمر (...) ولكنّهم قد يُضمرونه ويَحذِفونه فيما كثُر من كلامهم ؛ لأنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج ، وقال الشاعر العنبريّ :

وجدّاءَ ما يُرجى بها ذو قرابة لِعطف وما يخشى السُّماةَ ربيبُها

وقال امرُؤ القيس :

ومثلِكِ بِكراً قد طرقت وثيّباً فألهيتها عن ذي تمائم مُغيلِ

أي ربّ مثلكِ))[٣٢] .

وقال : ((ومن العرب من يقول : اللهِ لأفعلنَّ ؛ وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم ، وحذفوه تخفيفاً وهم ينونه ، كما حُذِف (ربّ) في قوله : وجدّاء ما يُرجى بها ذو قرابة لعطفٍ (...) إنما يريدون : رب جدّاء))[٣٣] .

قال الرضي : ((وعند الكوفيّين والمبرّد أنها كانت حرف عطفٍ ، ثم صارت قائمةً مقام (رب) جارةً بنفسها ؛ لصيرورتها بمعنى (رب) ، فلا يُقدّرون في نحو : (وقاتم الأعماق) معطوفاً عليه؛ لأن ذلك تعسّف ، وكذا إذا كان في وسط الكلام ، نحو : وليلة نحسٍ ، لايُقدِّرونه عاطفاً على الكلام ، بل هو عندهم بمعنى (ربّ) ، وجارٌّ مثلُه))[٣٤] .

فالواو ، إذاً ، كانت حرف عطفٍ[٣٥] ، وهو الأصل فيها ، لكنهم لم يعتبروا أصلها إذ جعلوها جارة بنفسها ، قال ابن ابي الربيع : ((فلو كانت الواو قد جُعلت أيضا بمنزلة (رب) ، لم تَخفِض، وكان يجب أن يُراعى أصلها (...) وإنما الخفض إنما هو برب مضمرةً بعد الواو))[٣٦]، واعتبروا هذا الأصل إذ جعلوه علةً لعدم جواز دخول حرف العطف عليها ، قال الرضيّ : ((ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف في وسط الكلام ، نحو : وليلة نحسٍ ، ولا فوليلةِ نحسٍ ، اعتباراً بأصلها ، بخلاف واو القسم ، فإنها لمّا لم تكن في الاصل واوَ العطف ، فلذا جاز دخول واو العطف والفاء و (ثُمَّ) عليها ، نحو : والله ، و : فوالله ، و : ثم والله))[٣٧] .

لقد تصوّر الكوفيون والمبرد ، بحسب ما نقله عنهم الرضي ، أنّ تلك الواو معناها معنى (ربّ) ، فلذلك أقيمت مقامها ، فجرّت كما تجرّ ، قال الأنباريّ في قول الشاعر :

ومنهلٍ فيه الغراب ميْتُ سقيتُ منه القوم واستقيتُ

((أراد : وربّ منهلٍ ، فحذف (ربّ) ، وأقام الواو مقامها))[٣٨] ، وقال المبرّد : ((واحتجّوا بإضمار(ربّ) في قوله : (وبلدٍ ليس به أنيسُ) ، وليس كما قالوا ؛ لأنّ الواو بدلٌ من (ربّ)))[٣٩] ، وقال أبو عليّ في إضمار الجارّ : ((إنه إذا أُضمر عُوّض منه في أكثر المواضع ، نحو : (وجدّاء لا يُرجى بها ...) ، الواو عوض من (رب)))[٤٠] .

إن الخلاف حول الواو نشأ بفعل أمرين ، الأول : كون ما بعد الواو مجروراً[٤١] ، وهو باعث على البحث عن جارٍّ ، والثاني : كثرة استعمالها في هذا المعنى[٤٢] من دون (ربّ) ، ((فلو كانت للعطف لجاز إظهار (رب) كما جاز بعد الفاء و (بل)))[٤٣] ، وشجّع على ذلك أيضاً خروج الواو إلى غير معنى العطف ، كما في واو القسم التي تجر بنفسها ، ولم يكن مثل هذا في الفاء و(بل) ، فلم يُعهَد فيها أنها جرّت .

لم يكن اختلافهم في الواو ، كما ذكرنا ، مخالفاً تصوّر سيبويه معنى الكلام الذي يتضمن واو (رب) ، فالكوفيون والمبرد يتفقون مع سيبويه على أن معنى الكلام على (رب) ، فنحو : (وبلدةٍ ليس بها أنيسُ) ، معناه : رب بلدةٍ ، عند سيبويه ، وكذا عند الكوفيين والمبرد وإنما وقع الاختلاف على مصدر هذا المعنى ، فكلامهم يدلّ على أن معنى (رب) مستفادٌ من الواو ؛ لأنها نابت مناب (رُبَّ) ، إذ لم تظهر معها (ربّ) ، فدل هذا على كونها مبدلة منها ، جارة بنفسها ، وهذا خلاف يتبنّى البحث عن مصداق معنى(ربّ)، فوصل إلى القول : إن الواو بمعنى (ربّ) ، ومن ثَمَّ قالوا : ((ولو كانت للعطف لجاز إظهار (ربّ) بعده كما جاز بعد الفاء و (بل)))[٤٤].

لم تكن الفاء وبل ، إذا وليهما المجرور ، حرفي عطف عند سيبويه لهذا السبب ، أعني جواز إظهار (رب) بعدهما ، حتى يضعفَ لذلك كونُ الواو عاطفةً عنده ؛ لأنه كان معنيّاً في مواضع (رب) ، كما يسمّيها النحاة ، ببيان معنى الكلام ، أنه على معنى (ربّ) ؛ وأنهم ينوون هذا المعنى ، فيحذفون (رب) تخفيفاً ، لكثرة الاستعمال ، قال : ((وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه))[٤٥]، ومن هنا ندرك أن عدم جواز إظهار (رب) بعد الواو ، كما ذهبوا اليه ، لم تكن بنا حاجة إلى الوقوف عنده ؛ لأنه إنما يصلح دليلاً على كون الكلام بمعنى (رب) ، لا على كون الواو للعطف ، وإذ قد عُلِم أنه على معنى (رب) ، ذهب ما قد يرد على سيبويه من إظهارها مع الواو؛ لأن الإظهار يبين المعنى ، والمعنى معلوم عند الكوفيين والمبرد ، وعند سيبويه .

ليس معنى (رب) أصيلاً في الواو ، بل هو معنىً مكتسبٌ من (رب) ، فكأن الواو صارت مختصة بهذا المعنى ، وإنما قويت نسبته الى الواو ؛ بسبب غياب (ربّ) ، دون معناها ، ومنه نفهم لم قالوا : إن هذه الواو كانت في الأصل حرف عطفٍ ، فمعنى (رب) ، إذاً ، معلوم من الكلام ، ولكن ينبغي أن يُطلب دليلُ صيرورة هذا المعنى الى الواو ، لا دليل كون الواو عاطفةً ، وبعبارةٍ أخرى : ما الدليل على أن معنى (ربّ) مدلولٌ عليه بالواو، معلومٌ منها ؟ لأن ما يفيده كلام الكوفيين والمبرد هو أن دلالة الواو على معنى (رب) تعني أنها بمعناها ، إلا ما كان عند ابن جنّيْ من مفهوم لنيابة الواو عن (رب) ، حين عَدَّ (بل) نائبةً عن (رب) أيضا ، فكان يقصد بذلك أن (ربَّ)

مضمرة ، تدل عليها هذه الحروف دلالة استعمال ؛ لكثرة استعمالها معها في هذا المعنى ، أي إمكان حذف (رب) مع وجود الواو و(بل) ، كما أمكن ذلك في نحو : قام زيدٌ وعمروٌ ، أصله : قام زيدٌ وقام عمرٌو[٤٦] .

إنّ ما ذُكر من دليل على كون الواو غير عاطفة ، وهو أنها جاءت في أول القصيدة فلم تَعطف على كلام سابق ولا ينبغي تقديره لأن ذلك تعسف ، إنما يفتقر هو الآخَر إلى دليلٍ ، يقول الصيمريّ في هذا المعنى : ((والدليل على هذا أنّ واو العطف لا تُذكر إلا بعد كلام، وقوله : (قاتم الأعماق) أول القصيدة ، وكذلك : وبلدٍ عاميةٍ أعماؤه ، فإذا ذُكرت (ربّ) مع الواو فقيل : ورب بلدٍ ، لم يجز أن يكون أول الكلام ؛ لأن الواو حينئذٍ للعطف))[٤٧]. وهذا كلام يَدين بعضُه بعضاً ؛ لأنّ معرفة أول الكلام من غيره ، موقوفة على التعرّف إلى الواو ، فذِكر (ربّ) بعد الواو قد حَسَمَ الاختلاف ، فعُلم منه أنّ الكلام ليس من أوله ، وتبعاً لذلك لا يمكن الاستدلال على عدم كون الواو عاطفة بأنها أول القصيدة ؛ لأن أول القصيدة من غيرها لا يُعرف إلّا بعد معرفة معنى الكلام ، فقوله : ((لأن الواو حينئذٍ للعطف)) ، يعني أن معنى (رب) هو الذي عَيَّنَ كون الواو للعطف ، ثم عُلم أنه ليس أول الكلام . ولم يختلف هذا عن رأي سيبويه ، إلا أن سيبويه تعرّف معنى (ربّ) من دون ذكرها .

قال سيبويه في نحو قوله تعالى : ((فدعا ربّه أني مغلوب فانتصر))[٤٨] ، وقولِه : ((وأنّ المساجدَ لله فلا تدعوا مع الله أحداً))[٤٩] ، ونحوِ ذلك : ((ولو قال إنسان : إنّ (أنّ) في موضع جرٍّ في هذه الأشياء ، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم ، فجاز فيه حذف الجارّ ، كما حذفوا (رُبَّ) في قولهم : وبلدٍ تحسبه مكسوحا ، لكان قولاً قويّاً))[٥٠] ، وقال : ((يحتجّ الخليل بأنّ المعنى معنى اللام))[٥١] .

قال المبرد: ((وزعم قوم من النحويين أنّ موضع (أنّ) خفضٌ في هاتين الآيتين وما أشبههما وأن اللام مضمرة ، وليس هذا بشيء ، واحتجوا بإضمار (ربّ) في قوله : (وبلدٍ ليس به أنيسُ) ، وليس كما قالوا ؛ لأن الواو بدل من (رب) ، كما ذَكرتُ لك ، والواو في قوله تبارك وتعالى : ((وأنّ المساجد لله)) واو عطفٍ ، ومُحالٌ أنْ يُحذف حرف الخفض ، ولا يأتي منه بدل))[٥٢].

ليس الفارق كبيراً من جهة المشكل بين نحوِ : وبلدةٍ ، ونحوِ : ((وأن المساجد لله)) ، ولهذا استعان المبرد بها ، فكما أن معنى الكلام معنى (رب) ، كذلك معنى الكلام معنى اللام ، وإنما قلت استعانة ؛ لأنها تعزّز مذهبه في كون الواو بدلاً من (رب) ؛ وذلك أنه جعل علّة منع كون (أنّ) في موضع خفض بلام مضمرة ، كونَ الواو عاطفةً في : ((وأن المساجد لله)) ، وهو ما يعني أنّ الواو ليس معناها معنى اللام ، كما كان معناها هنالك معنى (ربّ) ، وقوّى ذلك عدمُ الاختلاف في كونها عاطفة .

لكنّ الفرق يتضح بشيئين ؛ الأول : ظهور الجرّ في نحو : وبلدةٍ ، وعدم ظهوره في نحو ((وأنّ المساجد لله)) ، وهذا يدلّ على أن ما قيل في معنى الواو في (وبلدةٍ) ، كان بسبب الجرّ، والثاني : أنّه ليس ثمةَ واوٌ في نحو قوله تعالى : ((فدعا ربَّه أني مغلوبٌ فانتصر))، وهو يعني أن المعنى المراد ليس هو معنى الواو ، بل معنى الكلام ، سواءٌ معنى الباء : ((بأني مغلوبٌ)) ، أو معنى (ربّ) : (وبلدةٍ) .

وأيضاً لا يمكن تسويغ نيابة الواو عن (رب) ، وأنها بمعناها ، بمجيء حروف الجر بعضِها على بعضٍ ، كما قال بذلك المبرد : ((كما تدخل الاضافة بعضها على بعضٍ ، فمن ذلك قوله عزّ وجلّ : ((يحفظونه من أمر الله))[٥٣] ، أي بأمر الله ، وقال : ((ولأصلبنّكم في جذوع النخل))[٥٤] أي : على ...))[٥٥] ؛ لأنّ هذا لا يكون مسوّغاً لها حتى يثبُتَ أولاً كونها جارةً ، فالواو ليست بحرف جرّ حتى تقوم مقام (ربّ) ، كما كانت (في) بمعنى (على) . حتّى (ممّا) التي بمعنى (ربَّما) ، لم يكن معناها يعني أنّ (مِنْ) بمعنى (رُبَّ)[٥٦] .

إنّ مفهوم الكوفيين لكون الواو نائبة عن (ربّ) ، وعوضاً منها ، لا يُورِد عليهم حُسْنَ ظهور (ربّ) معها ، فيجتمعَ العوض والمعوَّض ، نحو : (ورب بلدٍ)[٥٧]، وكذا لا يلزمهم إسقاط الواو التي تَخلُف (ربّ) ، نحو : (رسم دارٍ...)[٥٨] ؛ لأن ظهورها في نحو : (وربّ بلدٍ) ، ظهورٌ مفترَض ، والواقع المستعمل كثيراً يجيء بإضمارها ، فهم جعلوها عوضاً ، لا لعدم صحّة اجتماعهما ، بل لعدم اجتماعهما إلا نادراً [٥٩] ، فكأنّ نحوَ (وبلدٍ) ، عنوانٌ لمعنى (رب) ، وإذا لم يرد إلا : (وَرُبَّ) ، لم يقولوا : إن الواو بمعنى (ربّ) ، بل لا وجود لهذا المشكل أبداً.

قال الرضيّ في ختام الحديث عن تقدير (ربّ) : ((هذا الذي ذكرنا في (رُبَّ) المقدّرة على مذهب البصريين في (رب) ، وأما على ما اخترنا ، فـ (رب) مضاف مقدّر مدلولٌ عليه بالحروف الثلاثة))[٦٠] .

يعني بمذهب البصريين كونَها حرفاً عندهم ، وأما على ما اختار ، وهو جعلها اسماً ، فـ(رب) مضافٌ ، ولكن مقدّرٌ في نحو : وقاتم الأعماق ، فسواءٌ كانت (ربّ) حرفاً أم اسماً، لا يَنقُض ذلك كونُها مقدرةً ، ولكنه قال : ((مدلول عليه بالحروف الثلاثة)) ، ولا يَتّسق هذا مع مذهب الإضمار ، إضمارِ (رب) ، إلا إذا كانت دلالة الواو على (رب) دلالة استعمال فحسب ، لا كدلالتها عند الكوفيين والمبرد ، فتكون نائبة عنها ، كما قال البغداديّ عن رأي سيبويه : ((والواو عنده حرف عطْفٍ غير عوَض من (رب) ، إلا أنها دالة عليها ، وأُضمرت لذلك ، وهي عنده غير عوض من (رب)))[٦١] .

المصادر والمراجع

_ القرآن الكريم

- ارتشاف الضرَب من لسان العرب : الأندلسيّ ، أبو حيّان محمّد بن يوسف بن عليّ (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مراجعة د.رمضان عبد التوّاب ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

- أسرار العربية : الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت٥٧٧هـ)، عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق ، (د.ت) .
- أسرار النحو : ابن كمال باشا ، شمس الدين أحمد بن سليمان (ت ٩٤٠هـ) ، تحقيق د. أحمد حسن حامد ، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢م .
- الأصول في النحو : ابن السرّاج ، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- أمالي السهيليّ في النحو واللغة والحديث والفقه : السهيليّ ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسيّ (ت ٥٨١هـ) ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ، (د.ت).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، ١٩٨٧م .
- الإيضاح في شرح المفصّل : ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، (د.ت).
- البسيط في شرح جمل الزجاجي : ابن أبي الربيع ، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله (ت٦٨٨هـ) ، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي ، ط١ ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٦م .
- التبصرة والتذكرة : الصيمريّ ، أبو محمد عبد الله بن عليّ (ت حوالَي ٥٤١هـ) ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٢م .
- التعليقة على كتاب سيبويه : الفارسيّ ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق وتعليق عوض بن أحمد القوزيّ ، ط١ ، مطبعة الأمانة ، القاهرة، ١٩٩٠م .
- حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك : الصبّان ، محمد بن عليّ (ت ١٢٠٦هـ) ، تحقيق د. طه عبد الرّؤوف سعد ، المكتبة التوفيقيّة ، (د.ت) .
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب : البغداديّ ، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط٤ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ٢٠٠٠م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني : المالقي : أحمد بن عبد النور (ت٧٠٢هـ) ، تحقيق أحمد محمد الخرّاط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، (د.ت) .
- سرّ صناعة الإعراب : ابن جنّيْ ، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ) ، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي ، ط٢ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٣م .
- شرح التّسهيل : ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، و د. محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، (د.ت) .
- شرح التصريح على التوضيح ، أو التصريح بمضمون التوضيح في النّحو : الأزهريّ ، خالد بن عبد الله (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٠م .
- شرح جمل الزجاجيّ (الشرح الكبير) : ابن عصفور الإشبيليّ ، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمد (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، ط١، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٩م .

- شرح الرضيّ على الكافية : الرضيّ الأستراباذيّ ، محمد بن الحسن ٠ (ت٦٨٨هـ) ، تصحيح وتعليق يوسُف حسن عمر ، طرابلس ، جامعة قاريونس ، ١٩٧٨م .
- شرح القصائد السبع الطّوال الجاهليّات : ابن الأنباريّ ، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (ت٣٢٨هـ) ، تحقيق وتعليق عبد السّلام محمد هارون ، ط٤ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٠م .
- شرح كتاب سيبويه : السّيرافيّ ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي ، وعليّ سيد عليّ ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٨م
- شرح اللمع : الأصفهانيّ ، أبو الحسن عليّ بن الحسين (ت٥٤٣هـ) ، تحقيق د. إبراهيم بن محمد أبو عباة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٠م .
- شرح المفصّل : ابن يعيش ، موفّق الدين يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ) ، صحّح وعلّق عليه مشيخة الأزهر ، إدارة الطباعة المنيريّة ، مصر ، (د.ت).
- الكتاب : سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط٥ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ٢٠٠٩م .
- المساعد على تسهيل الفوائد : ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٠م .
- معاني القرآن : الأخفش ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ) ، تحقيق د. هدى محمود قراعة ، ط١ ، مطبعة المدنيّ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٠م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري ، جمال الدين عبد الله بن يوسُف بن أحمد (ت٧٦٢هـ) ، تحقيق وشرح عبد اللطيف محمد الخطيب ، (د.ت).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : الشاطبيّ ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١، جامعة أمّ القرى ، مكّة المكرّمة ، ٢٠٠٧م .
- المقتضب : المبرّد ، أبو العبّاس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، (د.ت) .
- المقرَّب : ابن عصفور الإشبيليّ ، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمد (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق أحمد عبد الستّار الجواري ، عبد الله الجبوريّ ، ط١ ، ١٩٧٢م .
- همع الهوامع : السّيوطيّ ، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال (٩١١هـ) ، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٢م.

الهوامش

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط٥ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ٢٠٠٩م ، ٣/٥ ، حيث قال في (باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء) : ((اعلم أن هذه الافعال لها حروفٌ تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء ، كما أنّ حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال ، وهي أنْ (...) وكي (...) ولن)) .

(٢) ينظر : شرح الرضيّ على الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، طرابلس ، جامعة قارينوس ، ١٩٧٨م، ٥٣/٤ ، قال : ((فعند البصريين ، حتّى ، ولام (كي) ، ولام الجحود ، حروف جرّ، والواو ، والفاء ، و أو ، حروف عطفٍ ولا ينصب شيءٌ منها بنفسه ؛ لأنّ الثلاثة الأولى من عوامل الأسماء ، ولا يعمل شيءٌ منها في الأفعال ، والثلاثة الأخيرة غير مختصة ، وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين)) .

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ١٧– ١٨ .

(٤) شرح المفصل للزمخشري ، تأليف ابن يعيش ، الطبعة المنيرية ، ٧ / ١٦ .

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٠م ، ٧٢/٣ ، وينظر : همع الهوامع للسيوطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٢م ، ٤ / ١٠٤ .

(٦) شرح التصريح على التوضيح للأزهري ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٠ م ، ٢/ ٣٦٧ .

(٧) الأصول في النحو، لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ١٤٨/٢، وينظر: معاني القرآن للأخفش الاوسط ، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٩٩٠م، ص١٢٨، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق ، (د.ت) ، ص ٣٣١، وحاشية الصبّان ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق الدكتور طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية (د.ت) ، ٣ / ٤٢١ .

(٨) ينظر : التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ، ط١، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٢م ، وشرح التصريح ٢ / ٣٦٧ ، وشرح اللمع للأصفهاني ، تحقيق الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية،١٩٩٠م،ص٦٤٦، والمقرب لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري ، ط١ ، ١٩٧٢م ، ٢٦١/١ ، والمقاصد الشافية للشاطبي تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١ ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ٢٠٠٧ م ، ٦ /١٧ ، وهمع الهوامع ١٠٥/٤.

(٩) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٨م ، ٣ / ٢٠٥ .

(١٠) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، تحقيق أحمد محمد الخرّاط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د.ت) ، ص٦٩.

(١١) الكتاب ٣ / ١٦ .

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٢ – ٤٣ .

(١٤) الكتاب ٣ / ٢٨ .

(١٥) شرح الرضيّ على الكافية ٤ / ٢٩ .

(١٦) المصدر نفسه ٤ / ٤٣ .

(١٧) الكتاب ٣ / ٢٨ .
(١٨) شرح الرضيّ على الكافية ٤ / ٤٠ .
(١٩) المصدر نفسه ٤ / ٣٩ .
(٢٠) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣ / ٢٠٥ .
(٢١) المصدر نفسه .
(٢٢) شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٦ .
(٢٣) الكتاب ٣ / ١٣ .
(٢٤) الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بنّاي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، (د.ت) ، ٢٦٤/٢ .
(٢٥) الكتاب ٣ / ١٣ .
(٢٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ / ٧٤ ، قال : ((بتأويل أنّ الخبر هو : إذن أهلك ، لا (أهلك) وحده ، فتكون (إذن) مصدرةً ، كما تقول : زيدٌ لن يقوم)) .
(٢٧) شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٥ .
(٢٨) المصدر نفسه٤ / ٢٩٧ ، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٤٩ وما بعدها ، وشرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت) ، ٣ / ١٨٩ ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وشرح عبد اللطيف محمد الخطيب (د.ت) ، ٢ / ٣٢٩، وحاشية الصبّان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢ / ٣٤٨ .
(٢٩) شرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٩٨ .
(٣٠) المصدر نفسه .
(٣١) المصدر نفسه .
(٣٢) الكتاب ٢ / ١٦٣ – ١٦٤ .
(٣٣) المصدر نفسه ٣ / ٤٩٨ ، وينظر : ١ / ٢٦٣ ، ٣ / ١٢٨ .
(٣٤) شرح الرضيّ على الكافية ٤ / ٢٩٨ .
(٣٥) ينظر في هذا المعنى : ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص ١٧٤٧ ، وأسرار النحو لابن كمال باشا ، تحقيق الدكتور أحمد حسن حامد ، ط٢ ، دار الفكر ، ٢٠٠٢م ، ص ٢٨٠ .
(٣٦) البسيط في شرح جمل الزجّاجي ، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٦م ، ص ٨٧٠ .
(٣٧) شرح الرضيّ على الكافية ٤ / ٢٩٨ .
(٣٨) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباري ،تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط٤ ، دار المعارف ، مصر، ١٩٨٠م ، ص ٣٩ ، ويُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٩٨٢م ، ١ / ٣٧٦ .

(٣٩) المقتضب لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، (د.ت) ، ٢ / ٣٤٧ – ٣٤٨ .

(٤٠) التعليقة لأبي عليّ الفارسي ، تحقيق عوض بن حمد القوزي ، ط١ ، مطبعة الأمانة ، القـــاهرة ، ١٩٩٠م ، ١ / ٣٠٦ –٣٠٧ .

(٤١) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق د.صاحب أبو جناح ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٩م، ١ / ٤٧٩ ، حيث يقول : ((إذ لو كانت " بل " عوضاً من " ربّ " ، لجاز خفض الاسم بعدها في فصيح الكلام ، وهم لا يقولون : بل رجلٍ أكرمته ، كما يقولون : ورجلٍ أكرمته)) ، وينظر : رصف المباني ١٩١ .

(٤٢) نقل السيوطي عن أبي حيان كثرة إضمار " ربّ " بعد الواو العاطفة ، قال : ((حتى قال أبو حيان : لا يحتاج إلى مثال ، فإنّ دواوين العرب ملأى منه)) همع الهوامع ٤ / ٢٢٢ .

(٤٣) شرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٩٨ .

(٤٤) شرح الرضيّ على الكافية ٤/٢٩٨ .

(٤٥) الكتاب ٣ / ٤٩٨ .

(٤٦) ينظر : سرّ صناعة الإعراب لابن جني ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، ط٢ ، دار القلـــم ، دمشـــق ، ١٩٩٣م ، ص ٦٣٥ – ٦٣٨ . ولم يصرح ابن جني بمراده كما أوضحناه ، ولكن مذهبه في هذه الواو يستلزم هذا التفسير .

(٤٧) التبصرة والتذكرة ٢٩٠ – ٢٩١ ، ويُنظر : سرّ الصناعة ٦٣٧ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٨٩ .

(٤٨) القمر / ١٠ .

(٤٩) الجنّ / ١٨ .

(٥٠) الكتاب ٣ / ١٢٨ .

(٥١) الكتاب ٣ / ١٢٩ .

(٥٢) المقتضب ٢ / ٣٤٧ – ٣٤٨ .

(٥٣) الرعد /١١ .

(٥٤) طه /٧١ .

(٥٥) المقتضب ٢ / ٣١٩ .

(٥٦) ينظر : أمالي السهيلي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنّا ، مطبعة السعادة (د.ت) ، ص٥٣ .

(٥٧) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٧٨ ، ٣٨١ .

(٥٨) ينظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٣٩ .

(٥٩) قال ابن أبي الربيع : ((وتقول : ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ ، وربّ شجاع صاحبتُ ، ولا تقول : ورجـــلٍ شـــجاعٍ)) البسيط في شرح جمل الزجاجي ص٨٧٠ .

(٦٠) شرح الرضيّ على الكافية ٤ / ٢٩٩ .

(٦١) خُزانة الأدب ولبُّ لُباب لسان العرب ، للبغداديّ ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط٤ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ٢٠٠٠م ، ١٠ / ١٦ .

Summary

Like search approach of the problem of raising reading satisfaction words, in places of sibawayh explain enough I'm eyebrow; where consent had another read, is cause to consider the words of sibawayh, stayed in explanation problematic title (sibawayh), and of the fact that the book source of the grammarians, including satisfaction, then the led difference satisfaction with sibawayh need approval; because of this difference in hand, adopted not contrary to read origin issue Sibawayh

Contributed to the establishment of such a number of problematic issues, we have produced including those relating to the tools, a Conscience ،I mean Conscience after (permission) and F (Lord), Faqamt study interview between text complacent, which states mentioned Sebojh, text Sebojh in the book, which Related to the raised complacent topic, refer to the number of grammarians; to show the nature of the problem raised Sebojh (Permission), gone with the working family present then is (that) then through implicit, in that sebojh, considering that is the (authorized) itself. Read contentment resulted in this, another mental concept, based on another question, is the meaning of time, and consequently the contentment that showed the necessity of working, meaning that after the present monument (permission) evidence of malice (that) afterwards, and has proven to work, when sebojh, another road, no sense of mental, thus differed see mental satisfaction, in which characters entertained beyond (that), see sibawayh, the One curriculum is concerned, because of the difference in reading this question, and this all leads to a result that satisfied not looking at different (permission) on the door is bent after (that), but search in the likeness between them, based on time, it does not justify making (permission) to status.

And in WOW (Lord), unlike in sibawayh (permission); Harbor beyond (Lord), and it seems that the explanation satisfied the kufic and not the radiator (Lord), probably the inclination to view, without sibawayh, in any case, it was not necessary to read the words of sibawayh (Lord), in the light of the opinion of the radiator and the kufic, is highlighted, that traction to Waw without (Lord), based on its replacement, but being the Deputy of delivery The meaning of the utterance meaning (Lord), and this they say that sinister ulterior sibawayh but sinister ulterior said after the speech signal on its meaning, and the requested directory of presumably, and denote the meaning of (Lord) to Waw, as they said, assuming; because they know that the meaning of the speech (the Lord), and being on this sense, no need to infer, because it means that it (the boss), so a request to show sibawayh (Lord) after Waw Contribution to strengthen opinion sibawayh, no weakening him; that requests did not recognize that the meaning of the speech (the Lord), they are they don't cut that on meaning (Lord), how her agency Saag on behalf of Waw?